مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك

حماده السعيد المعصراوي

باحث دكتوراه في مجال المحاسبة والتمويل

ظهر مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion عام ١٩٩٣ في دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لشرح كيفية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة، ووفقا للبنك الدولي فإن توفير الخدمات المالية تسهل أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. وبوصفهم أصحاب حسابات في البنوك، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الإئتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والإستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

برز في الآونة الأخيرة الشمول المالي كمسألة هامة في جدول أعمال السياسة العالمية للتنمية وأصبح هناك إهتمام على نطاق واسع بالأنظمة المالية الشاملة، مما يجعل هذه القضية أولوية سياسية في العديد من البلدان، تلعب الجهات الرقابية المالية والحكومة والقطاع المصرفي دوراً نشطاً في ذلك وإستجابة لذلك، قدم عدد من البنوك، مبادرات متنوعة لتعزيز الشمول المالي في بلدانهم، بالإضافة إلى مبادرات البنوك المركزية، يلعب عدد متزايد من رواد العالم دوراً نشطًا على المستوى الدولي لوضع معايير لتحسين الشمول المالي مثل مؤسسة التمويل الدولية (The International Finance Corporation، وصندوق النقد الدولي (IMF)، التحالف من أجل الشمول المالي the Alliance for Financial Inclusion، والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء the Consultative Group to Assist the Poor الذين يعدون من بين اللاعبين الدوليين الرئيسيين المشاركين في تعزيز أنشطة الشمول المالي (Bose et al., 2016) بالإضافة إلى ذلك تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالى كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية المالية والاقتصادية.

ووفقا للمؤشر العالمي للشمول المالى يمتلك ٦٩٪ من البالغين على مستوى العالم، ٣.٨ مليار شخص، حالياً لديهم حسابات في البنوك أو لدي شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر، وارتفعت هذه النسبة من ٦٢٪ في عام ٢٠١٤ ومن نسبة لا تتجاوز ٥١٪ في عام

٢٠١١، وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، حصل ٥١٥ مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام ١.٢ مليار بالغ بذلك منذ عام ٢٠١١، ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن الدول العربية بها أدنى مستويات الشمول المالي على مستوى العالم، حيث أن ١٨٪ فقط من السكان امتلكوا حسابات في مؤسسات مالية عام ٢٠١٤، وتشير بيانات صندوق النقد العربي إلى أن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأقل في مستوى شمول الخدمات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في متوسط الدول العربية ٢١–٦٩٪ عام ٢٠١٦ . وفي نفس الوقت اتجهت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى تبني إستراتيجية لتعميم الشمول المالي ومنها جمهورية مصر العربية .

خلال العقدين الأخيرين، شهد عالم الأعمال إنتشاراً للإفصاحات غير المالية أو الوصفية (على سبيل المثال، الإفصاحات البيئية والإجتماعية والحوكمة)، وفي العديد من البلدان يتم فرض بعض هذه الإفصاحات، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠١٤، الزمت "المفوضية الأوروبية" الشركات الكبيرة المدرجة العاملة في دول الاتحاد الاوربي، والتي تضم ٥٠٠ موظف أو أكثر ببعض جوانب الإفصاح الإجتماعي (European Commission, 2014) ويعد الإفصاح عن الشمول المالي من ضمن الإفصاحات غير الإلزامية في التقارير المالية في البنوك، فكيف يتم الإفصاح عن الشمول المالي في التقارير المالية للبنوك؟ وما هي نوعية الإفصاح التي ستتبعها البنوك؟ وكيف يمكن التميز بين مستويات الإفصاح عن الشمول المالي لمختلف البنوك في نفس العام ؟ ومن عام إلى آخر؟ وما أثر هذا الإفصاح على مصداقية التقارير المالية للبنوك؟ وسيحاول الباحث الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الآتي :

١– مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه

٢– مؤشر للافصاح عن الشمول المالي

أولا :مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه

لقد تعددت تعريفات الشمول المالى ومنها تعريف البنك الدولي الذي ينص على أن الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين– ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والإستدامة. أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات وإستلامها، يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات

بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام ٢٠٢٠. وعرفه Allen et al.,2016 بأنه مسار العمل الذي يضمن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافرها وإستخدامها من قبل جميع الأفراد والشركات في الإقتصاد.

وتعرفه مجموعة العشرين G20 أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول وإستخدام كافه فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع إحتياجاتهم وان تقدم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECO بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق إستخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة (إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩).

من التعريفات السابقة يمكن للباحث إستخلاص أهم مقومات مفهوم الشمول المالي كما يلي:

- تقديم وتوفير خدمات مالية رسمية وخاضعه للرقابة.
- تنويع الخدمات والمنتجات المالية بشكل يناسب إحتياجات مختلف شرائح المجتمع.
- تقديم الخدمات المالية بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.
- توسيع نطاق شرائح المجتمع المستخدمة للخدمات المالية خاصة الشرائح المهمشة ومحدودة الدخل.

وبالتالي يمكن للباحث تعريف الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها جعل كافة المعاملات المالية لأفراد ومؤسسات المجتمع مرتبطة بالمؤسسات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة تتسم بالشفافية والعدالة وذات تكاليف معقولة ومناسبة لكل أفراد المجتمع.

يؤكد البنك الدولى أن الدول النامية تهدف من وراء تبنى الشمول المالي Financial Inclusion إلى المساهمة بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية لأي بلد وأنه يضمن تخصيص الموارد الإنتاجية بكفاءة، وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال (Sarma&pais, 2011). وقد أطلقت العديد من البنوك المركزية، في كل من البلدان النامية والمتقدمة، مبادرات من خلال إشراك قطاعاتها المصرفية لتعزيز الشمول المالي في بلدانها من أجل المساعدة في خفض التفاوت في الدخول ومعدل الفقر والفساد وتحقيق الإستقرار المالي والحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية من أجل زيادة الإعتماد على النظم المالية الرسمية (World Bank,

2014)، كذلك فان الشمول المالي يساعد في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجة الجهات الرقابية لمختلف دول العالم وفي نفس الوقت تحقيق كل من الإستقرار المالي والنزاهة والسلامة والحماية المالية للمستهلك ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي :

أهداف الشمول المالي		
١. الاستقرار المالي من خلال: * قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. * الحد من مخاطر عدم الإستقرار السياسى والإجتماعي. * تعزيز الإستقرار الإجتماعي. * تحمل الصدمات والإختلالات المالية.	**٢. النزاهة والسلامة** من خلال: * مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. * السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	**٣. الحماية المالية للعملاء** من خلال: التثقيف المالى للعملاء الأكثر فقرا. * تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. * حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

(خليل، ٢٠١٥– إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩)

ثانيا : مؤشر للإفصاح عن الشمول المالي

إن الإفصاح المحاسبي المتسم بالجودة العالية ضمانة أساسية لضمان عمل أسواق المال بشكل جيد، كما أن نجاح أسواق المال يعتمد بشكل أساسي على نظم الإفصاح المتبعة والتي يجب أن تكون معتمدة على معايير عالية الجودة تعطي المستثمرين الثقة في مصداقية التقارير المالية (الأرضي، ٢٠١٣) وفي الآونة الأخيرة، تم ممارسة ضغوط كبيرة على القطاع المالي من أجل الانخراط في نوع معين من المعلومات يعرف باسم الشمول المالي والإفصاح عنه، فمن المعروف أنه لا يستخدم قرابة ملياري ونصف مليار شخص في الوقت الحالي الخدمات المالية، وأكثر من ٥٠٪ من البالغين في أفقر الأسر في جميع أنحاء العالم (World Bank, 2014) ونتيجة لذلك، برز الشمول المالي كمسألة مهمة في جدول أعمال السياسة العالمية للتنمية المستدامة (Allen et al.,2016) وعلى الرغم من أنه يمكن النظر إلى الإفصاح عن الشمول المالي كجزء من إفصاحات المسؤولية الإجتماعية للشركات، إلا أن الإفصاح عن الشمول المالي يعد نوع جديد من الإفصاح غير المالي الذي له تأثير مباشر على البنوك وأدائها، والسبب هو أن الألتزام بالشمول المالي يشمل توفير التمويل / التسهيلات الإئتمانية للسكان غير المقيدين في المجتمع من خلال أسعار فائدة مخفضة، حتى إذا كان هذا لا يتماشى مع إستراتيجية أعمال البنوك. ومع ذلك، تمشياً مع وجهة نظر البنوك كمؤسسات إقتصادية تهدف إلى الربح، فإن إستثمار الشركات في الحفاظ على علاقات فعالة مع أصحاب المصلحة من خلال أنشطة الشمول المالي ينبغي أن

يؤدي إلى تحسين أداء البنوك في المستقبل (Hillman and Keim, 2001) فوفقا لنظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory) أن الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية يساهم في إشباع إحتياجات أصحاب المصالح (المساهمون، والعملاء، والموردون، والعاملون، المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية) من المعلومات، مما ينعكس على نجاح البنك وبقائه واستمراره وضمان إضافة قيمة للبنك في الأجل الطويل (أبو شلوع، ٢٠١٣).

وقد فسرت بعض أدبيات الفكر المحاسبي السمعة الاجتماعية للبنك من خلال منظورين هما :

المنظور الأول : تكتسب البنوك سمعتها من خلال إستراتيجية الإتصال حيث تلعب دورا هاما في تحسين صورة البنك من خلال مقابلة توقعات أصحاب المصلحة الاجتماعية والبيئية، مما ينعكس على تحسين جودة الإفصاح في التقرير السنوي، فالبنوك التي ترغب في الوصول إلى العامة يجب عليها إعطاء المسئولية الإجتماعية دور أكبر وأكثر مركزية، كما أن القيم الأخلاقية تلعب دورا أكثر تأثيرا في خيارات أصحاب المصالح.

المنظور الثاني : الممارسات الإجتماعية الجيدة تمثل إضافة إيجابية لسمعة البنوك وأحد مكوناتها الأساسية، فقد أشارت دراسة (Hooghiemstra, 2000: 58) إلى أن سمعة الشركة تتأثر بعدة جوانب منها : (جودة الإدارة، والسلامة المالية، والممارسات الإجتماعية)، كما أوضحت دراسة (Lewis, 2003) أن هناك ستة جوانب رئيسية تؤثر في سمعة الشركة وهي : (القيادة، وجودة المنتجات / الخدمات، والأداء المالي ومعاملة الموظفين، والمسئولية البيئية، والممارسات الإجتماعية)(مليجي، ٢٠١٤)، وبالتالي فان الشمول المالي يساعد على تحسين الممارسات الإجتماعية للبنوك لأن الشمول المالي يعمل على تنويع وتحسين الخدمات المالية المقدمة للعملاء والوصول الى شرائح جديدة من أفراد المجتمع.

هناك العديد من المزايا والآثار الإيجابية التي تعود على المصارف من الشمول المالي ومنها :

- الوصول بالإئتمان إلي كافة القطاعات المختلفة، وتغيير ثقافة التمويل لتحقيق التنمية والإعتماد على التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تنويع الأصول المصرفية، جذب المصارف لعملاء جدد، تحقيق الإستقرار في الودائع، والحد من مخاطر السيولة.
- توفير قاعدة بيانات ضخمة للمصارف بشكل يفيد في التحليل والتنقيب بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع إحتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الإئتماني لتيسير الحصول على التمويل(خليل، ٢٠١٥).

- يساعد فتح أكثر من حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة والتي بدورها تمكن الافراد والشركات من تحقيق سلاسة الإستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها(إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩).

يضاف إلي ما سبق هناك أثر للإفصاح عن الشمول المالى في تعزيز شفافية ومصداقية التقارير المالية يمكن بيانها كما يلي :

- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحفيز البنوك على تطبيق الشمول المالي .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في نشر ثقافة الشمول المالي ودورة في تحقيق التنمية بالمجتمع .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحسين سمعه البنك وتعزيز مركزة التنافسي .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في زيادة ثقة المستثمرين الحالين والمرتقبين بالتقارير المالية .
- يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدى تعميم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع (إبراهيم، ٢٠١٩).

وبناء عليه يهدف الباحث إلى بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الإختياري عن الشمول المالي في التقارير المالية المنشورة للبنوك، ففي حين يتم قياس الشمول المالى على مستوى الدولة ككل من خلال إستخدام مؤشرات المستوى الكلي لقياس أنشطة الشمول المالي على سبيل المثال، عدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وعدد فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠٠٠ الأشخاص، وعدد حسابات القروض لكل ١٠٠٠ شخص، وعدد حسابات الودائع ١٠٠٠ شخص (Bose et al.,2016) أما على مستوى كل بنك على حدة فسيقوم الباحث باقتراح مؤشر للإفصاح عن الشمول المالي من قبل البنوك، ويمكن استخدام مدخلين لقياس مؤشر الإفصاح هما :

١. **القائمة المرجحة : حيث يخصص أوزان مختلفة لبنود المعلومات المدرجة بمؤشر الإفصاح، وتخصص هذه الأوزان حسب الأهمية النسبية مع مراعاة طبيعة المعلومات كمية أو وصفية .**

ب. **القائمة غير المرجحة : تفترض أن جميع المعلومات على قدم المساواة، أي لكل منهما نفس الدرجة من الأهمية (احمد، ٢٠١٩).**

وتعد القائمة غير المرجحة الأكثر إستخداما من قبل الباحثين على مستوى العالم، لأن ذلك يأخذ في الإعتبار جميع مستخدمي التقارير السنوية للشركات بدلاً من التركيز على مجموعة مستخدمين محددين، وفى ظل

القائمة غير المرجحة فأن إفصاح كل بنك عن الشمول المالي يقاس من خلال (عدد بنود الإفصاح التي يحققها البنك ÷ إجمالى عدد بنود مؤشر الإفصاح عن الشمول المالي) والبنك الذى يحقق أعلى مستوى إفصاح وفقا للمؤشر هو البنك الأفضل في الإفصاح عن الشمول المالي، ويقترح الباحث أن يتكون مؤشر الإفصاح الإختياري المقترح عن الشمول المالي من المكونات التالية (قام الباحث ببناء هذا المؤشر بالإعتماد على (أحمد، ٢٠١٩– ابراهيم ٢٠١٩ – إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩ – Bose et al.,2016 –Bose et al.,2017 – Bangladesh Bank,2008):

المجموعة	بنود / مؤشرات
المجموعة الأولى : معلومات عن تطويرأنشطة وبرامج البنك بما يعكس الشمول المالي	*الإفصاح عن عدد ماكينات الصراف الآلى للبنك والتوزيع الجغرافي لها وهل وصلت إلى مناطق جديدة أم لا مع مقارنة ذلك بالسنوات السابقة للتأكد من إنتشار أوسع للبنك . *الإفصاح عن عدد فروع البنك والتوزيع الجغرافي لها، وهل وصلت إلى مناطق جديدة أم لا، مع مقارنة ذلك بالسنوات السابقة للتأكد من إنتشار أوسع للبنك . *الإفصاح عن خطة وبرامج البنك لنشر الثقافة المالية . *الإفصاح عن خطة وبرامج البنك لحماية مستخدمي الخدمات المالية . * الإفصاح عن أحدث المنتجات والخدمات المالية الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية .
المجموعة الثانية : معلومات عن المنتجات والخدمات المالية المقدمة للافراد والمؤسسات الصغيرة	* الإفصاح عن البرامج التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) مع التركيز بشكل خاص على التعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر والأفكار التجارية التي تهدف إلى حل مشكلات إجتماعية، مثل القروض بدون ضمانات وأسعار فائدة منخفضة . * الإفصاح عن التسهيلات البنكيةالإضافية للمجموعات المستهدفة من الشمول المالي (علي سبيل المثال، حساب مصرفي منخفض التكلفة أو مجاني، تخفيض الإيداع الأولي وانخفاض متطلبات / تكاليف حماية الودائع المستمرة) . * الإفصاح عن حملات البنك التي تستهدف دمج سكان المناطق النائية وأصحاب الحرف والصناعات الصغيرة في الخدمات المالية الرسمية، مثل تقديم أي تسهيلات إضافية لتشجيعهم على إستخدام هذه التسهيلات (مثل برنامج تدريبي حول كيفية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وما إلى ذلك) . * الإفصاح عن برامج لدعم الأعمال التقليدية للحرف اليدوية والفنون الشعبية التي تنفذ بهدف توليد الدخل وفرص العمل لمجموعات السكان المعنية .

المجموعة الثالثة : معلومات عن نسب وتحليلات مالية وغير مالية متعلقة بالشمول المالي	* الإفصاح عن عدد الحسابات الجارية أو الاستثمارية مقارنة بالسنوات السابقة. * الإفصاح عن المدفوعات والتحويلات المالية مقارنة بالسنوات السابقة. * الإفصاح عن عمليات التمويل والإئتمان في صورة مقارنة مع السنوات السابقة.

مراجع

١. رشا احمد على إبراهيم، ٢٠١٩" أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية" المجلة العلمية التجارة والتمويل، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الأول ص ٢٣٣– ٢٨٠.

٢. محمد زيدان إبراهيم& شريف سعد الصعيدي،٢٠١٩" دور الشمول المالي في تنشيط سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في البورصة المصرية" المجلة العلمية التجارة والتمويل، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الاول.

٣. محمد مشرح على احمد،٢٠١٩" اثر الاليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن الشمول المالي عبر تقارير الاعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية" المجلة العلمية التجارة والتمويل، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الاول.

٤. احمد فؤاد خليل،٢٠١٥" اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ٢٣، العدد ٣.

٥. هديل توفيق أبو سلعو،٢٠١٣"محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية" رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة طنطا

٦. محمد وداد الأرضي، ٢٠١٣" مؤشر مقترح للإفصاح الإختيارى فى التقارير المالية للشركات المقيدة فى البورصة المصرية" مجلة التجارة والتمويل جامعة طنطا – كلية التجارة، ع ٤.

٧. مجدي مليجي عبدالحكيم مليجى،٢٠١٤" محددات الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وأثره على أداء وسمعة البنوك في البيئة المصرية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , جامعة عين شمس – كلية التجارة ع ٤.

8. Bose, Sudipta& Asit Bhattacharyya& Shajul Islam,2016" Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy Journal of Banking and Finance Law and Practice, 2016, 27(1), 47-68
9. Bangladesh Bank, Mainstreaming Corporate Social Responsibility (CSR) in Banks and Financial Institutions in Bangladesh (Department of Off-Site Supervision, Bangladesh Bank, 2008(
10. M Sharma and J Pais, "Financial Inclusion and Development" (2011) 23 Journal of International Development
11. Bose, S., Saha, A., Khan, H. Z., & Islam, S. (2017). Non financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion. Journal of Contemporary Accounting & Economics.
12. Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Peria, M.S.M., 2016. The foundations of financial inclusion: understanding ownership and use of formal accounts. J. Financ. Intermed.
13. World Bank, 2014. Financial Inclusion: Global Financial.http://siteresources.worldbank.org/
14. European Commission, 2014. Directive 2014/95/EU of the European Parliament and of the Council of 22 October 2014 amending Directive 2013/34/EU as regards disclosure of non-financial and diversity information by certain large undertakings and groups.
15. Sarma, M., Pais, J., 2011. Financial inclusion and development. J. Int. Dev. 23, 613-628. Hillman, A.J., Keim, G.D., 2001. Shareholder value, stakeholder management, and social issues: what's the bottom line? Strategic Manage. J. 22, 125-139.
16. Huang, X.B., Watson, L., 2015. Corporate social responsibility research in accounting. J. Account. Lit. 34, 1-1